

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الاثنين

04 جماد أول 1441 – 30 ديسمبر 2019





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

•
•

10 آلاف مواطن مهددون بإزالة منازلهم في شرائع النخل

صكوك الأهالي الموثقة عمرها عشرات السنين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 04 جماد أول 1441 هـ - 30 ديسمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/665645>

إبراهيم جبريل – مكة المكرمة تصوير: منصور السندي
طالب أكثر من 200 مواطن من سكان قرية شرائع النخل، التي تبعد عن مكة المكرمة 20 كيلومتراً تقريباً، بتشكيل لجنة محايدة بشأن قرار إزالة منازلهم لصالح إحدى الشركات الخاصة، مضيفين أنها قامت بالاستيلاء على منازلهم التي يملكونها بصكوك شرعية من خلال قيامها بإصدار صك يضم كامل حدود المخطط بما فيه منازلهم التي تقارب 2000 منزل يعيش فيها أكثر من 10 آلاف نسمة على حد وصفهم.
وقالوا إن مشكلتهم بدأت عندما قامت إحدى الشركات الخاصة بشراء أرض زراعية من أملاك أحد الوجهاء، لكن للأسف قامت بالتعدي على ممتلكاتنا عندما حصلت على «كروكيات» للموقع، وتم التوسع فيها بحيث شملت عملية التمتير والإضافة مساحة أكبر، علماً بأن بعض صكوك الأهالي أقدم من صك الشركة بمدة 80 عاماً.
وأشار الأهالي، خلال حديثهم مع «المدينة»، إلى أن مدرسة القرية تأسست عام 1369 هـ قبل 72 عاماً، ومعظم سكانها الذين تجاوزت أعمارهم 50 عاماً درسوا فيها، ومدرسة البنات تأسست عام 1391 هـ قبل 50 عاماً، وللأسف ورثة أحد الوجهاء يملكون 3 أراضٍ زراعية وهبت منحة من الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - بمساحة 23 قيراطاً، ولم يتعد عليها أحد، وحدودها معروفة لكل سكان المنطقة وقاموا ببيعها إلى إحدى الشركات الخاصة التي قامت بدورها بتطبيق الصك من الشمال إلى الجنوب على كامل محدود المنطقة التي تضم 3 ديار يسكن فيها أكثر من 10 آلاف نسمة حيث ضمها بكامل محتواها من المساجد والمقابر والمحلات والمنازل.

محامي الأهالي: لدينا 200 صك ملكية وحق «الوجيه» سقط بالتقادم

من جهته، أوضح محامي السكان المستشار القانوني والمحامي البرفسور محمد المسعودي، أن الحكم الشرعي ينص على أن من رأى غيره يحرث ويزرع ويبنى ويخرج صكوكاً ولم يعارض ويطالب فإن حقه يسقط ويشمله نظام التقادم، وأهالي قرية شرائع النخل يفعلون كل ذلك منذ أكثر من 70 عاماً، ولم يعترض عليهم الوجيه الذي منحت له المزارع من الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - حفظاً للحقوق والجوار، وهذا هو المعمول به في نظام الصكوك في الإعلانات حتى يعارض من له حق ولم يعترض أحد من هؤلاء، ومنازل الأهالي ضاربة أطناً في التاريخ، حيث كانت تسمى قديماً «حنين»، وفيها وقعت معركة حنين المشهورة، وبها عين حنين التي أجزتها السيدة زبيدة زوجة الخليفة هارون الرشيد، وسكانها يسكنون بها منذ مئات السنين، وأقدم صك لديهم يعود إلى عام 1289 هـ، وعدد الصكوك الآن أكثر من 200 صك. وهذا تعسف لا يقره الشرع والعقل وولاة الأمر، وإننا ننتظر رفع المظلمة عن أهل هذه القرية من الشركة الظالمة للأهالي.

وأشار الدكتور المسعودي إلى أن الصك الذي تحمله الشركة مشكوك في صحته، وأنه لا يتطابق على ما يدعون به من أملاك لا اسماً ولا طبيعة، بينما صكوك أهالي القرية قديمة ومكتسبة القطعية ومسجلة في أمانة العاصمة المقدسة في برنامج سبيل. أما صكوك الشركة الأربعة غير مسجلة في البرنامج، وعدم وجود سجلات لها في الأمانة أو حتى «كروكيات» على أصلها، وإنما عمل للشركة سجلات و«كروكيات» على هواهم حديثة لا أصول قديمة لها، ثم أدخلت حديثاً في النظام، ولم تعالج شرعاً، وتكتسب القطعية كصكوك الأهالي فهذه قضية نظر قضائي فتحال إلى المحكمة العامة للمعالجة، وسماح ما لدى الطرفين حول صكوكهم.

وقال المسعودي: إن قرية شرائع النخل فيها مركز للإمارة، والبريد السعودي، ومركز صحي، ومدارس للبنين والبنات بجميع مراحلها، وبها أقدم مدرسة في مكة قاطبة، حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1369 قبل 72 عاماً، وبها جامع

كبير له أكثر من سبعين عامًا، ومساجد كثيرة، ومنازل وبيوت من طين، وجميع الخدمات. فهل.. وكل هذا يزال بحجج غير صحيحة وظالمة عطفًا على وجود صكوك تملك لدى الأهالي وتصاريح بناء ورخص المحلات التجارية، لذلك مطلب الأهالي هو في تدخل الإمارة، وقدمت للإمارة طلبًا مفصلاً عن حيثيات الموضوع مع وجود طلبنا بتشكيل لجنة تتقصى حقيقة في القضية وإنصاف الأهالي من الظلم الذي تسعى الشركة إلى إلحاقه بهم.

خطر إزالة المنازل المحدث

وناشد المواطنون خلف الشريف، وعاطي العقيلي، ومطر الصليبي، إمارة مكة التوجيه بتشكيل لجنة محايدة تنظر في شكواهم والظلم الذي لحق بهم وأسرهم، حيث تنوي الشركة إزالة منازلهم التي يملكون صكوك شرعية عليها من عشرات السنين، مشيرين إلى أن بعض الأهالي يسكنون في هذه القرية قبل منح الأراضي الزراعية للتوجيه الذي قام ورثته ببيعها للشركة، علمًا بأن أغلب المنازل استفادت من صندوق التنمية العقاري، وحصلوا على قروض، وقاموا ببناء أراضيهم، بالإضافة إلى إعطاء الأمانة تصاريح بناء لهم، ورخص للمحلات التجارية، وبعض المنازل، وتم إدخال التيار الكهربائي للمنازل بالطرق الرسمية، وتم بيعها لأكثر من شخص خلال 80 عامًا الماضية. وبعد كل هذه المسوغات تقوم الشركة بالاستيلاء على منازلهم دون وجه حق.

حقوق الإنسان: تأكدنا من صكوك الأهالي وطالبنا بإيقاف نشاط الشركة

من جانبه، أوضح مدير عام فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، سليمان بن عواض الزايد، أنه قد تقدم إلى جمعية حقوق الإنسان أكثر من 70 شخصًا من أهالي تلك الضاحية قرية شرائع النخل من أصحاب القضية، ومعهم صكوك وثبوتيات شرعية، بعضها قديم، وبعضها جديد، وقد تم التأكد من تلك الصكوك، ووجدنا فعلاً أنها تخص تملكهم لهذه المواقع.

وأضاف الزايد أنه قد كتبنا إلى جهات الاختصاص بتمكينهم من إحالة قضيتهم إلى القضاء للفصل فيها شرعاً، كما طالبنا في الوقت نفسه بإيقاف نشاطات الشركة إلى حين انتهاء النظر الشرعي في القضية، والحكم بما يراه.

صك للشركة بـ4.5 مليون متر مربع

وقال المواطنون راجح المالكي، وحמיד الصليبي، وعبيضة العقيلي، إن الشركة ظلمت السكان من خلال قيامها بالتعدي على حدودهم ومنازلهم عبر صك مليوني ليس من المنطق أن يقوم أي شخص بتطبيق أرض على مساحة 4 ملايين و500م2 دون أن يكثرث لمصير السكان أصحاب الحق، ويملكون صكوكًا شرعية ومسجلة إلكترونياً لدى كتابة العدل، إضافة إلى دلائل كثيرة تثبت تملكهم لهذه الأراضي، وما تم من قبل الورثة والشركة ما هو إلا اعتداء، علمًا بأن أحد سكان المنطقة المتضررين يملك وثيقة تملك من عام 1289 هـ أي ما قبل 152 عام، وصك آخر صدر بتاريخ 1360 هـ أي قبل 81 عامًا، وأقدم من صك الورثة الصادر بتاريخ 1369 هـ بعد صك المواطن بتسعة سنوات، وناشد المسؤولين في الإمارة ووزارتي البلدية والعدل التدخل لإنصافنا ورفع الظلم الذي وقع علينا ويهدف إلى تشريدنا وتشيتتنا مع ذوينا نحو المجهول دون وضع أي اعتبارات لما نملكه من وثائق وأسانيد.

الأمانة: لجنة رسمية لحل مشكلة تداخل الصكوك ولا فصل للكهرباء

من جهته، أوضح المتحدث الرسمي ومدير العلاقات العامة والإعلام بأمانة العاصمة المقدسة، المهندس رائد سمرقندي، لـ«المدينة»، أنه توجد لجنة مشكلة من مقام إمارة منطقة مكة المكرمة، وعدد من الجهات الرسمية؛ لحل مشكلة التداخل بين الصكوك، ولن يتم فصل التيار الكهربائي عن المنازل التي يوجد لدى أصحابها صكوك شرعية.

الحكم بالقتل على إرهابي حديقة الملك عبدالله.. والسجن 12 سنة لآخر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 04 جماد أول 1441 هـ - 30 ديسمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1796040>

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض يوم أمس حكماً ابتدائياً، بالحكم بحد الحراسة وتقترح أن تكون العقوبة القتل على مرتكب الهجوم الإرهابي المسلح بآلة حادة (سكين) على إحدى الفرق الاستعراضية المشاركة في موسم الرياض أثناء العرض بحديقة الملك عبدالله بمدينة الرياض وطعن أفراد الفرقة وأحد حراس الأمن ما أدى لإصابتهم بجروح قطعية، وترويع الناس وإحداث الفوضى والرعب في الحضور محاولاً إرغام السلطات على الامتناع عن القيام بأعمال الترفيه في المملكة وتحريض الآخرين للقيام بأعمال إرهابية ضد الفعاليات بتكليف من أحد قادة تنظيم القاعدة الإرهابي في اليمن، وتخطيطه ورصده ومتابعته المسبقة لفعاليات موسم الرياض المقامة بحديقة الملك عبدالله. وأصدرت المحكمة على المتهم الثاني بالسجن 12 سنة و6 أشهر وغرامة 30 ألف والإبعاد عن البلاد، وذلك بعد أن ردت طلب المدعي العام بحد الحراسة وعدم ثبوت تستره على المتهم الثاني وكانت صحيفة الدعوى ضد المتهم الثاني جملة من الاتهامات، من أبرزها ستر المتهم الثاني على تخطيط المتهم الأول لجريمة إرهابية بالهجوم على ماكينة صراف أحد البنوك بالمملكة ونهب الأموال وإرسالها لتنظيم القاعدة في اليمن، كما تستر على انضمام المتهم الأول لكيان إرهابي. وواجه المتهم الثاني اتهاماً بالاشتراك في ترويج عملة ورقية مزيفة داخل المملكة، والنصب والاحتيال بالشروع في شراء سلاح من نوع رشاش بمبلغ مالي 2500 ريال مزيفة، وتستره على عملية متاجرة بالسلاح وعدم الإبلاغ عنها، ودخوله للمملكة بطريقة التهريب.

حضر جلسة المحاكمة وسائل إعلام وممثلون من هيئة حقوق الإنسان، ومحامي المتهمين، وكانت الجلسة مشتركة أمام ثلاثة قضاة، وأقر المتهم الأول بجميع التهم، والذي ضبط معه أسلحة ببيضاء، وكان يظهر في تسجيلات ينتقد هيئة الترفيه ويحرض ضدها. وكانت شرطة منطقة الرياض قد أعلنت يوم الاثنين الموافق 14/3/1441 أن الأجهزة الأمنية باشرت حالة اعتداء بالطعن على رجلين وامرأة من أعضاء فرقة مسرحية خلال تقديم عرض حي لإحدى الفعاليات المقامة على مسرح حديقة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بحي الملز وسط العاصمة الرياض.

وأضاف أنه تمت السيطرة على الجاني فور اقتحامه المسرح وألقي القبض عليه (المقيم)، يبلغ من العمر (33 عاماً)، وضبط بحوزته السلاح المستخدم (سكين)، فيما قدمت الرعاية الطبية للمصابين الذين تعرضوا لجروح سطحية، وحالتهم الصحية مستقرة ويلقون العناية الطبية اللازمة، وقد جرى إيقافه واتخذت بحقه كافة الإجراءات النظامية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

قرار السماح للأنشطة التجارية بالعمل 24 ساعة يدخل حيز التنفيذ.. الأربعاء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 جماد أول 1441 هـ - 30 ديسمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1795997>

أعلنت وزارة الشؤون البلدية والقروية عن جاهزية الضوابط اللازمة لإصدار الموافقة للسماح للأنشطة التجارية بالعمل لمدة (24) ساعة، وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وإعداد الضوابط اللازمة لتشغيل العاملين خلال الساعات التي تتجاوز ساعات العمل المعتادة التي أعدتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (647) وتاريخ 1440/11/13 هـ.

وأوضحت الوزارة أنه يمكن لأصحاب الأنشطة التجارية ممن تنطبق عليهم الضوابط، التقدم إلى الأمانات والبلديات التي يقع النشاط التجاري في نطاق اختصاصها المكاني بطلب إصدار الترخيص اللازم للبدء في ممارسة الأنشطة التجارية لمدة (24) ساعة، وذلك يوم الأربعاء القادم الموافق 2020/1/1 م.

القبض على 38 متهماً بقضايا تحرش مختلفة في الرياض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 جماد أول 1441 هـ - 30 ديسمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1795957>

صرح المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة الرياض المقدم، شاكر بن سليمان التويجري أنه في إطار متابعة الجهات الأمنية لمهامها فقد تم خلال أيام الخميس والجمعة والسبت الماضية القبض على (38) متهمًا في قضايا تحرش مختلفة وذلك بعد توفر الدلائل على تورطهم بارتكاب جرائم تحرش من البلاغات والمعلومات التي تقدم بها عدد من المواطنين والمقيمين، وقد جرى إيقافهم واتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم.



«الشورى» يتجه لإلزام «الخدمة المدنية» بإعادة تصنيف

الوظائف

صعوبة التنسيق سببت للوزارة حرجاً أمام المواطنين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 04 جماد أول 1441 هـ - 30 ديسمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/665800>

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر بمجلس الشورى أن لجنة الإدارة والموارد البشرية انتهت من دراسة التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية، حيث تضمن 6 توصيات في مقدمتها إعادة تصنيف الوظائف. وأكدت اللجنة في تقريرها أن الوزارة مازالت تعاني من صعوبة التنسيق مع المؤسسات التعليمية والتدريبية بشأن ذلك، مما يسبب حرجاً لها عندما يقدم المواطن على منصة التوظيف، ولا يستطيع التسجيل، لعدم تصنيف المؤهل أو يؤخر تسجيله، وطالبت التوصيات الوزارة بالتأكيد على الجهات الحكومية توضيح معايير التوظيف بما في ذلك الاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية وإعلان النتائج بالأسماء والدرجات ومتابعة الوزارة لذلك، تحقيقاً لمبدأ الجدارة في التوظيف.

ودعت اللجنة وزارة الخدمة إلى معالجة الاختلالات الناجمة عن تعدد سلالم الرواتب الوظيفية في الدولة على ضوء نتائج الدراسة التي سبق أن كلفت بها الوزارة بأمر سام قيل ست سنوات، المتعلق بتوحيد سلالم رواتب الموظفين في جميع الوزارات والهيئات العامة والصناديق، وأوضح تقرير لجنة الإدارة أن الرواتب تمثل أحد مؤشرات العدالة التنظيمية للموظفين وفق مبدأ الجدارة، غير أن الملاحظ لواقع السلالم الوظيفية في المملكة يجد تعدداً لها، واختلافات كبيرة بينها فيما يتعلق بالرواتب الممنوحة للأشخاص الذين يمارسون الوظائف نفسها، وزاد من حدة هذه المشكلة تطبيق نظام التعاقد على الوظائف خارج نطاق سلالم الرواتب المعتمدة في نظام الخدمة المدنية، مما أدى إلى اختلافات كبيرة في السلالم الوظيفية المعمول بها في الخدمة.

وطالبت توصيات لجنة الإدارية الشورية التي سيتم التصويت عليها بعد مناقشتها في جلسة مقبلة، بتقييم تجربة الوزارة بشأن اللامركزية في التوظيف، وتوحيد قواعد البيانات الوظيفية بين الخدمة والجهات الحكومية ومنح الجهات صلاحية الدخول إليها، كما أوصت اللجنة بمراجعة هيكلية وزارة الخدمة التنظيمي بما يتوافق مع المهام الفعلية التي تقوم بها.

«المواطنة الرقمية».. استثمار التكنولوجيا في المشاركة

الاجتماعية

أصبحت ضرورة حتمية فى زمن السماوات المفتوحة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 04 جماد أول 1441 هـ - 30 ديسمبر 2019م

<https://www.al-madina.com/article/665791>

مركز المعلومات - جدة

أصبح الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمراً ضرورياً وحتمياً، لأن الاستغلال الأمثل لهذه الأدوات المواطنة ما يساعدنا على مواجهة ما يعترض عمليات التربية والتعليم، ومفهوم المواطنة الرقمية له علاقة قوية بالمنظومة التربوية، لأنها الكفيلة بمساعدة المواطنين عموماً وكذلك المعلمين والتربويين وأولياء الأمور والطلبة على فهم ما يجب معرفته من أجل استخدام الأدوات التكنولوجية ووسائلها المتعددة بشكل مناسب ووعى أفضل وسيلة لإعداد الطلاب للانخراط الكامل فى المجتمع والمشاركة بفاعلية فى خدمة مصالح الوطن عموماً وفى المجال الرقمية خاصة. وعناصر المواطنة الرقمية ترتبط بعضها ببعض فى صورة تكاملية ولتمكين المعلمين وقادة التكنولوجيا فى فهم كيف تتكامل هذه العناصر فى ثلاث فئات بالاستناد إلى أهميتها بالنسبة للبيئة المدرسية، وتضم هذه الفئات العناصر التى تؤثر مباشرة على تعلم الطلاب والأداء الأكاديمي وتؤثر على البيئة المدرسية وحياة الطلاب خارج المدرسة. وهناك مجموعة من المتطلبات اللازمة لتوظيف المواطنة الرقمية، وذلك بالاستناد إلى أبعاد المواطنة الرقمية وعناصرها وبما يتناسب مع طبيعة النظام التعليمي وهذه المتطلبات هى كالتالي:

تمكين الاتصال والتواصل الرقمية

يتطلب تمكين الاتصال والتواصل الرقمية توفير خوادم ذات مساحات تخزينية عالية وسرعات أداء كبيرة، أجهزة حاسب آلى شخصية، وشبكة إنترنت مزود بشبكة لا سلكية (واى فاي)، وأجهزة تواصل حديثة من الهواتف الذكية أو (التابلت، أيباد)، لاستخدام برمجيات تعليمية رقمية لجميع المواد الدراسية، استخدام هذه الأجهزة فى عمليات التعليم والتعلم، وتدريب المعلمين والطلبة ومديرى المؤسسات التعليمية فى مجال التقنيات الرقمية.

تعزيز الثقافة الرقمية

التربية الرقمية مصطلح فرض نفسه على الساحة التربوية يهدف إلى تمكين الطلاب من التعامل مع ما أنتجته التكنولوجيا من أدوات ووسائل رقمية ومجتمعات افتراضية، وإمدادهم بإطار معرفي يؤهلهم لفهم تأثيرات الثورة الرقمية فى حياتهم ومجتمعاتهم واستخدامها الاستخدام الأمثل بطريقة صحيحة وأمنة. وبالتالي يستوجب على المؤسسة التربوية تنظيم لقاءات تدريبية لمهارات المعلمين المتعلقة بتنفيذ الأنشطة الصفية باستخدام برامج التعلم الرقمية وتراعى الفروق الفردية بين المتعلمين، وتنظيم ندوات وبرامج تعليمية حول أخلاقيات التعامل الرقمية وسبب الاستفادة من التقنيات الرقمية فى عمليتي التعليم والتعلم.

توفير متطلبات الصحة والسلامة

عد الصحة البصرية وأعراض الإجهاد المتكرر والإجهاد السمعي من أهم الأعراض السلبية لاستخدام الأجهزة الرقمية لذلك يجب التوعية بمخاطر الاستخدام السيئ والجوانب السلبية لاستخدام الأجهزة الرقمية للساعات الطويلة والمستمرة وتتضمن ثقافة المواطنة الرقمية تعليم الطلاب أساليب حماية أنفسهم من عبر التعليم والتدريب من خلال المبادرات الوطنية فى مجال الاستخدام الآمن للإنترنت ويمكن ذلك من خلال: توفير مقاعد مريحة، توفير شاشات رقمية عالية الدقة سلامة الأجهزة والتوصيلات، توفير مثبتات الجهد، توفير لوحات إرشادية عن المسافة والوقت الأمثل للاستخدام.

تمكين التعامل مع قضايا الأمن

يقع على عاتق المؤسسة التربوية مسؤولية كبيرة في تحقيق الأمن الرقمي:

- حماية الأجهزة وأمن الشبكات
- حماية الحسابات الشخصية للمتعلمين من المطاردة والتصيد والتنمر أو النصب والاحتيال
- حماية الأجهزة الرقمية من القرصنة بالبرامج المضادة للفيروسات والاختراق
- حماية الأمن المجتمعي، نشر ثقافة الأمن الرقمي عند الطلاب باستخدام كلمات مرور قوية والتحديث المستمر لها
- تشفير البرامج التعليمية وحمايتها من الاختراق، التفعيل التلقائي لبرامج الجدار الناري.

تمكين التعامل مع قضايا التجارة

-تمثل هذه الثورة فرصة متميزة للأفراد والحكومات ومنظمات الأعمال لتحسين نوعية الحياة أو جودة الحياة، ولا سيما أن حجم الاستثمار المتزايد في قطاع تكنولوجيا المعلومات يتطلب تعظيم الفوائد وتسهيل الرفاه الإنساني عمومًا ويتطلب اعتماد التجارة الرقمية عدة شروط: أهمها الترابط الشبكي، دعم المسار الإلكتروني للخدمات الحكومية، إطار تشريعي وقانوني للتعاملات الرقمية، حماية الشبكات المعلوماتية، توفر الموارد البشرية اللازمة للإدارة الرقمية.

نشر الوعي بحقوق ومسؤوليات المواطن

العمل على إصدار التشريعات الرقمية ونشر الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني داخل المؤسسات التعليمية، لأنها أصبحت ضرورة حيوية، يجب توفيرها وتعزيزها في جميع المراحل التعليمية، وإتاحتها للجميع باعتبارها من أهم حقوق الإنسان.

وفي المقابل حق لكل إنسان أن يكون على علم بحقوقه وواجباته ومسؤولياته تجاه الآخرين في التعامل الرقمي ليتكفوا من فهم كيفية استخدام التقنيات الرقمية بطريقة آمنة وخلفية، واحترام القوانين والاستخدام الإيجابي عبر الالتزام بقوانين المجتمع الرقمي، وهو ما يتطلب عقد دورات تدريبية لكل عناصر العملية التربوية من قادة ومعلمين وطلاب، توزيع نشرات رقمية بهذه الحقوق والواجبات والمسؤوليات القانونية، تنظيم ورش عمل متخصصة، تنظيم مؤتمرات وعمل بحوث متخصصة لنشر الثقافة القانونية للمجتمعات الرقمية.

تفعيل الشراكة المجتمعية بالمملكة

تسهم المواطنة الرقمية من خلال المشاركة المجتمعية في:

- * التعرف على قيم المواطنة الرقمية الواجب توافرها في الأفراد المواطنين بالمملكة العربية السعودية
- * حق المعرفة للجميع بالحقوق المقدمة لهم من أوطانهم.
- * تعريف المواطن بالحقوق والواجبات والمسؤوليات تجاه وطنه كفرد منتج إليه.
- * نشر ثقافة المواطنة الرقمية لمواجهة التحديات المعاصرة والعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية.
- * الوعي بأهمية المواطنة الرقمية وأثر ممارسة قيم المواطنة سياسيًا واقتصاديًا.
- * تصميم إطار عمل علمي لقياس المواطنة الرقمية من خلال تحليل المنصات الرقمية في أشهر وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر - الفيس بوك) كنماذج لأهم وسائل التواصل الاجتماعي.
- * التعرف بأهم الطرق والوسائل ومؤسسات المجتمع المدني والمبادرات المساهمة في تعزيز المواطنة عمومًا والمواطنة الرقمية بشكل خاص لدى مواطني المملكة العربية السعودية.
- * رصد أهم التوصيات والمقترحات لتعزيز وتنمية المواطنة الرقمية لدى المواطنين.
- * رصد لاتجاهات وسائل التواصل الاجتماعي وممارسة قيمها بشكل أكثر إيجابية وفعالية.

أبرز برامج المشاركة المجتمعية في المواطنة الرقمية

- برنامج «كلنا أمن»
- نشرت وزارة الداخلية بالتعاون مع الأمن العام فيديو توعويًا يشير إلى استحداث تطبيق تقني عبر الهواتف الذكية لتحويل المواطنين والمقيمين إلى رجال أمن.
- تحميل التطبيق عبر متجر ios أو أندرويد.
- يلزم إدخال رقم الهوية والهاتف ليتم بعدها إرسال كلمة المرور للمستخدم.
- يجب على المستخدم إدخال كلمة المرور لإكمال عملية التسجيل.
- سيتم حفظ بيانات المواطن أو المقيم في قاعدة بيانات آمنة.
- يتم استخدام البيانات لاحقًا ليتمكن من استخدام جميع أنماطه.



النائب العام كف يده عن العمل.. و«النيابة» أوقفته وأحالته للقضاء

10تهم تلاحق وكيل وزارة.. أبرزها الخيانة واستغلال النفوذ

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 04 جماد أول 1441هـ - 30 ديسمبر 2019م
<https://www.okaz.com.sa/news/local/2002900>

علمت «عكاظ» أن النيابة العامة استكملت ملف التحقيق في قضايا فساد إداري واستغلال نفوذ وظيفي مع وكيل وزارة، ومجموعة من المتهمين، بينهم موظفون ورجال أعمال. وأوضحت مصادر «عكاظ» أن النيابة العامة حررت 10 تهم ضد وكيل الوزارة المتهم، أبرزها خيانة الأمانة، وتسريب عدد من البرقيات في مجال عمله، والتغريب بابنه، واستغلال ولايته عليه في جريمة غسل أموال، وقبوله رشاوى وأعطيات، والتربح من خلال منصبه، وقيامه بإخفاء مصدر وطبيعة الأموال المودعة نقداً في حساباته البنكية. ونقلت المصادر أن النائب العام أصدر أمراً بكف يد وكيل الوزارة (المتهم) عن عمله استناداً للمادة 43 من نظام تأديب الموظفين، وإدراجه على قائمة المنع من السفر، قبل أن تصدر النيابة العامة أمراً لاحقاً بالقبض عليه مع متهمين آخرين، وإخضاعهم للتحقيق وإحالتهم للقضاء.

التهمة ضد وكيل الوزارة

خيانة الأمانة وتسريب برقيات في مجال عمله

التغريب بابنه واستغلاله في جريمة غسل أموال

قبول رشاوى وأعطيات والتربح من خلال منصبه

إخفاء مصدر وطبيعة الأموال المودعة في حساباته

قانوني: استغلال النفوذ أبرز جرائم الفساد

أكد المحامي حكم الحكمي أن أبرز جرائم الفساد الإداري التي تتولى النيابة العامة التحقيق فيها هي جريمة استغلال النفوذ الوظيفي، وإساءة استخدام السلطة، وسوء الاستعمال الإداري، أما أبرز جرائم الفساد المالي فتتمثل في جريمة الرشوة، واختلاس المال العام، وتبيده، والتفريط في المال العام. وتحكم تلك الجرائم عقوبات منصوص عليها نظاماً تتضمن عادة السجن والغرامة ومصادرة المضبوطات طبقاً لتصنيف الجريمة وظروفها.

39 منشأة تطرح 1382 وظيفة في ملتقى التوظيف النسائي في

غرفة الرياض

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 04 جماد أول 1441 هـ - 30 ديسمبر 2019م

http://www.aleqt.com/2019/12/29/article_1736981.html

نظمت غرفة الرياض ممثلة في لجنة الموارد البشرية وسوق العمل وبالتعاون مع الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" ملتقى التوظيف النسائي الأول في القطاع الخاص وذلك بمشاركة 39 منشأة قامت بطرح (1382) وظيفة في عدد من المجالات وبلغ عدد المتقدمات لشغل الوظائف (836) باحثة عن العمل، كما جرى على هامش الملتقى تنظيم عدد من ورش العمل لتأهيل المواهب الوطنية لدخول سوق العمل.

وأشاد المهندس منصور الشثري نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة الموارد البشرية وسوق العمل بغرفة الرياض بالتعاون والتجاوب الذي تبديه منشآت القطاع الخاص مع توجهات الغرفة وجهودها في مجال توظيف السعوديين والسعوديات الباحثين عن العمل. موضحاً أن هذه التوجهات تأتي مواكبة ودعمًا لخطط وبرامج الدولة الرامية لتوطين الوظائف وتماشياً مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية. مؤكداً مواصلة الجهود لإقامة العديد من الملتقيات لتوفير فرص التوظيف للراغبين من الباحثين عن العمل.



نسبة تملك الأسر للسكن ومؤشرات أخرى

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 04 جماد أول 1441 هـ - 30 ديسمبر 2019م

<http://www.alriyadh.com/1796016>

سالم بن فهد الزمام*

لاحظت مؤخراً في الأحداث الإعلامية سواء لجهات حكومية أو إعلامية وعند الحديث عن ملف الإسكان للمواطن في ظل رؤية المملكة، أن هناك خلطاً في تسمية أهم مستهدف لكل برامج ومبادرات في الرؤية وهي نسبة التملك بين خط الأساس في بداية برنامج التحول المحدد بنسبة 47 % والمستهدف بنسبة 60 % بنهاية عام 2020، ويتمثل هذا الخلط بالتالي:

نسبة التملك التي حددتها رؤية المملكة بين الأساس والمستهدف هي لنوع فئة سكن مسلح وليس النسبة العامة التي تشمل (مسلح وبلوك وحجر وطن إلخ)، وكانت نسبة تملك أسرة سعودية للسكن بشكل عام مسلح وغير مسلح في سنة 2010 مثلاً عند 60 %، وفي 2016 عند 63 %، وفي نوع ثانٍ لنسبة تملك سكن مسلح عام 2010 هي 49 %، وما نسبته 47 % في 2015، وما نسبته 49.8 % في 2016، وذلك وفق مسوحات هيئة الإحصاء.

في العام الحالي 2019 وفق آخر مسح للإحصاء وفق التقسيم وتوضيح الفرق أعلاه وصلت نسبة تملك أسرة سعودية للسكن بشكل عام مسلح وغير مسلح 62.8 % بينما نسبة التملك هذه للسكن المسلح الذي تستهدفه الرؤية وفق التوضيح أعلاه هي 53.3 % ويتبقى لتحقيق الهدف بنهاية 2020 ما نسبته 6.7 % يجب تحقيقها لفترة السنة المتبقية.

لمعرفة سبب تحرك النسب أعلاه بهذا الشكل، من المهم أن نقارنه بمعدل نمو أسرة سعودية 2.5 % سنوياً، ومتوسط عدد هذه الأسرة عند 5.8 فرد، ومهم أن نعرف أن النسب في كل هذه المقالة هي للأسرة وليس الأفراد.

هيئة الإحصاء تطورت كثيراً ووضحت كل هذه التفاصيل بعدة نشرات بمنهجية مهنية عالمية وحيادية، وهي المرجع الأول الرسمي، وكل ما نحتاجه هو المهارة بقراءة وتحليل بياناتها والخروج بنتيجة موثقة.

ما وضحته أعلاه يعتبر عملاً اقتصادياً إحصائياً أساسياً عند الحديث في ملف الأسكان للأسرة السعودية، ناهيك عن تفاصيل مؤشرات أخرى لا تقل أهمية ومرتبطة بكلمة «سكن لائق» ذكرته الرؤية مثل:

نوعية السكن لأسرة سعودية من إجمالي المساكن بنوعيتها للعام 2019 هي 44 % لفئة شقة، و30 % فيلا و18 % بيت شعبي و8 % دور في فيلا.

من حيث نوعية مصدر المياه العامة لإجمالي المساكن 78 % من المساكن تعتمد شبكة عامة و22 % منها على صهاريج نقل ماء.

من حيث نوع مياه الشرب، 54 % من المساكن تعتمد على شراء عبوات ماء و17 % على شبكة عامة و16 % على صهاريج نقل و12 % فلاتر مياه.

من حيث الصرف الصحي 57 % من المساكن تعتمد على شبكة عامة، بينما 41 % ببارة خاصة، والبقية شبكة خاصة.

أما ما يخص مؤشرات مرتبطة بالقيمة الاقتصادية المضافة لبرامج ومبادرات الرؤية التي تشدد عليها ومثالاً للنشاط العقاري المرتبط بهذا الملف، نجد مثلاً أن هذا النشاط يضيف قرابة 20 مليار ريال سنوياً للناتج المحلي كإيرادات تشغيل، أما عدد المشتغلين السعوديين بهذا النشاط فهو عند قرابة 10200 موظف فقط مقارنة بضعف هذا العدد لغير سعوديين، وفق إحصاءات رسمية للعام 2019.

عند الحديث عن أداء برامج ومبادرات الرؤية، من المهم وضوح قراءة المؤشرات لقياس أدائها بشكل مهني ودقيق وإدارتها بناءً على ذلك، إضافة إلى استخدام منهجية الصورة العامة الشاملة لكافة أجزائها، المانعة لأي ثغرات قد تعيق تنفيذها أي خطة.



الإبلاغ عن المشبوهين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 04 جماد أول 1441 هـ - 30 ديسمبر 2019

<https://www.al-madina.com/article/665806>

إبراهيم محمد باداود

تبذل الجهات الأمنية جهوداً كبيراً من أجل التصدي للعناصر الإرهابية المتطرفة، والتي كثيراً ما تستهدف شباب وشابات هذا الوطن رغبة في انضمامهم لها عبر تشويه الحقائق ونشر الخدع والأكاذيب والقصص الوهمية ضد أوطانهم، إضافة إلى تزويد أولئك الشباب بالأفكار المتطرفة التي يعملون على ربطها بشكل خاطئ ببعض الجوانب الدينية.

البعض ممّا قد يلاحظ وجود بعض الدلائل والشواهد المشبوهة في أحد أفراد عائلته أو أقاربه، أو بين بعض أصدقائه أو جيرانه ويتأكد منها، غير أنه يتحاشى أن يُبادر بالإبلاغ عن مثل تلك الحالات، إما تجنباً أن يضع أحداً من أقاربه أو أصدقائه في مواجهة مع السلطات الأمنية، أو خوفاً من أن يؤدي ذلك البلاغ إلى مشكلة له شخصياً، أو اعتقاداً منه ألا علاقة له بهذا الأمر، فيفضل أن يسكت على ذلك الأمر ولا يبادر بالإبلاغ عنه، مما قد يساهم في وقوع كوارث وإزهاق أرواح بريئة على أيدي أولئك المتطرفين والإرهابيين.

مؤخراً أطلقت رئاسة أمن الدولة حملة تعريفية بمركز البلاغات الأمنية ورقماً موحداً بهدف مد جسور الاتصال والتواصل بين الرئاسة والمواطن والمقيم، وذلك بهدف تأكيد أهمية إسهامهم في الإبلاغ الفوري عن الأماكن المشبوهة، والتي قد يكون فيها إرهابيون أو مطلوبون أمنياً، أو خلايا إرهابية وأشخاص مشبوهون، أو الذين لوحظ عليهم بعض الأفكار المتطرفة، وذلك بالتواصل مع مركز البلاغات الأمنية، والذي يعمل على مدار الساعة ويستقبل تلك البلاغات بكل مهنية وسرية، ويحوّلها إلى الجهة المختصة للتأكد من صحة المعلومات والتعامل معها من خلال الرقم الموحد 990.

على المجتمع أن يقوم بدوره في الإبلاغ عن هؤلاء المشبوهين والمتطرفين مهما كانت قرابتهم وصلتهم، فبعض الآباء قد يمنح أبنائه مطلق الحرية والثقة والأموال، فيبقون خارج المنزل لساعات طويلة، بل وأحياناً يغيّبون عن المنزل لعدة أيام بدعوى أنهم مع أصحابهم بدون متابعة أو محاسبة، أو يبقون على تواصل مع بعض الحسابات المشبوهة عبر الأجهزة الإلكترونية لساعات طويلة، حتى يصدم أولئك الآباء بأن أبنائهم قد وقعوا في مصيدة إما مجموعة إرهابية أو متطرفة أو مخدرات أو غيرها من المشكلات الكبرى.

الوقاية والمواجهة والمشاركة المجتمعية لتلك القضايا الإرهابية والمتطرفة قد يساهم بشكل كبير في توجيه ضربات استباقية للعديد من العمليات الإرهابية وإفشالها، والقبض على عناصر التنظيمات الإرهابية في العديد من مناطق المملكة، فالتعاون من قبل المواطنين والمقيمين في الإبلاغ عن تلك الجرائم أو المشبوهين بعد التأكد من تلك الحالات أصبح ركناً أساسياً في مواجهة تلك المنظومة الإرهابية، والتي تسعى للنيل من أمن الوطن واستقراره.



كاريكاتير



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 04 جماد أول 1441 هـ -
30 ديسمبر 2019 م

<http://www.aleqt.com/>



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين
04 جماد أول 1441 هـ - 30
ديسمبر 2019 م

<https://www.al-madina.com/article/66581>
5